التغير الديموغرافي لخريطة البحرين السكانية وأثرها في الواقع السياسي للمملكة

م. د. عاصم حاكم عباس

جامعة القادسية/ كلية التربية/ قسم التاريخ

تركز البحث على دارسة الوضع السكاني لدولة البحرين من خلال الاعتماد على تعدادات الدولة ومقارنتها مع بعض الإحصاءات المحايدة وتحديد أماكن وفترات التغير من خلالها:

١- تحليل مصادر البيانات السكانية الثابتة وغير الثابتة ومدى توفرها، ووجد أن الدولة أجرت أكثر من تعداد في السنوات ١٩٤٠ ،١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠، يمكن الاعتماد على بعض من نتائجها، وكثير من هذه الإحصاءات دقيقة في الوفيات والولادات فقط.

٢- دراسة عنصر النمو السكاني لفترتين: الفترة الأولى قبل النفط وتميزت ببطء النمو السكاني نتيجة تواضع الأحول الاقتصادية وعدم قدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من السكان برغم من توطيين عدد من القبائل القادمة من الجزيرة العربية لحداث نوع من التوازن ألاثني مثل الدواسر وال خليفة وبأشرف بريطاني ، أما الفترة الثانية فبدأت بعد سنة ١٩٥٠ اذ صاحب ظهور النفط تغيرات ديموغرافية سريعة اثر على ارتفاع نمو السكان وتغير تركيبته، فقد شهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في ألهجرة الوافدة وحصراً من باكستان اوافغانستان او اندنوسيا اذ بلغت ٩% خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٩٧، ولا يسمح لسكان الجانب الشرقي في الهجرة والسكن في البحرين، بعد سنة ١٩٧٠ .

٣- دارسة عنصر التوزيع السكاني في الدولة حسب البلديات، ووجد ان التوزيع ياخذ شكل التركيز الشديد في العاصمة المنامة والمدن القريبة منه ، حيث لوحظ ان بلدية المنامة تضم ٣٥% من سكان الدولة عام ١٩٩٧ ولم يكن التوزيع الديموغرافي في العاصمة يسير في مصلحة الدولة رغم تجنيس الوافدين ومما احرج السلطة كثيرا، وان (المنامة، المحرق، الرفاع) تضم ٨٨% من سكان البحرين .

٤- ويؤلف العرب القسم الأعظم من سكان البحرين، حيث ترجع أصولهم إلى ثلاث قبائل عربية كبرى كانت رائدة قبل الإسلام، وتواجدت في البحرين قبل التاريخ الميلادي بسنين طويلة، وهذه القبائل هي: قبيلة تميم المضرية العدنانية، وقبيلة عبد القيس الربيعية العدنانية.

٥- وقد اعتنقت جميع هذه القبائل الدين الإسلامي دون أدنى حرج، وعرفت في العهد الأول من دخولها الإسلام بولائها للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وقد ساد المذهب الشيعي أرجاء القبائل العربية الثلاث منذ صدر الإسلام، كما عرف معظم الولاة على جزيرة البحرين بولائهم للمذهب الشيعي وعلى رأسهم: الوالي أبان ابن سعيد بن العاص، والوالي عمر ابن أبي سلمة، والوالي معبد ابن العباس بن عبد المطلب الهاشمي.

٦- ويشكل السكان الأصليون نسبة ٨٠%، بينما يشكل الوافدون نسبة ١٠ %وقد جاء أكثرهم كمناصرين أو محتمين بآل خليفة عند مجيهم الى البحرين عام ١٧٨٣. وترجع أصول هؤلاء إلى قبائل: آل مسلم، آل سودان، آل بوعينين، المنانعة، أبو الظلوف، السادة، بني الخضير، وجميعهم ينتمون إلى عدد من القبائل التي كانت تقطن شبه جزيرة قطر.

٧- أما الأقليات فتشكل ١٠% من شعب البحرين، وتنحدر من أصول إيرانية بالدرجة الأولى، وهندية وباكستانية، وبلوشية بالدرجة الثانية. ويعتقد بعض الباحثين أن قسماً منهم ينحدرون . في الأصل . إلى بعض القبائل العربية التي استقرت على الطرف الشرقي في الخليج، واكتسبت اللغة والعادات الفارسية، إلا أن تحولات سياسية واقتصادية دفعت بهم نحو الهجرة المعاكسة إلى أوطانهم الأصلية.

قسم البحث الى ثلاث محاور.

المحور الاول :مصادر البيانات السكانية:

المحور الثاني :الإصلاح المفروض وتقليل حدة الاحتقان الأثني

لمحور الثالث: أدوات الحكم وأثرها في البناء الديموغرافي الجديد

المحور الاول :مصادر البيانات السكانية

تعاني دولة البحرين حالها حال بعض دول الخليج العربي من ندرة البيانات السكانية لأهداف سياسية خاصة منها أخفاء بعض الخواص السكانية التي تجعلها في حرج إزاء تعهداتها

الدولية العامة، مما يشكل معاناة وصعوبة تواجه كل من يتكفل بدارسة حقيقة الرصيد السكاني دراسة كمية ونوعية. وتتمثل نوع المعاناة في النقص وعدم الدقة في البيانات الإحصائية او عدم توافرها أطلاقا حتى الوقت الحاضر.

ان أية دراسة ديمغرافية تحتاج إلى تاريخ وجغرافية الدولة حتى تحدد مناطق التغيير السكاني وأسبابها إلى جانب النتائج المترتبة عليها، اذ تقع البحرين في جنوب الخليج، على الطرف الغربي منه، والى الشرق والشمال منها تقع إيران، أما من جهة الجنوب الشرقي منها فتقع شبه جزيرة قطر، والى الغرب شبه الجزيرة العربية على مسافة ٣٠ كيلومترا، وبنفس المسافة . تقريباً . تبعد عنها قطر، كما تبعد عن الساحل الإيراني مسافة ٢٣٨ كيلومتراً [١].

اختلفت المصادر في اسم البحرين حتى القرن الرابع عشر الميلادي، اذ كان يطلق على مجموعة البلاد الممتدة من خليج البصرة إلى حدود عمان. وفي هذا الصدد يذكر المحقق نور الله الشوشتري (البحرين، اسم جامع على ساحل نهر الهند، بين البصرة وعمان. قيل: هي قصبة (هجر)، وقيل: (هجر) قصبة البحرين (أي أكبر مدن البحرين)[٢].كما يذكر صاحب كتاب معجم البلدان (البحرين اسم جامع لبلاد واسعة على ساحل البحر الواقع بين جزيرة العرب وبلاد فارس، تمتد من البصرة شمالاً إلى عمان جنوباً. والاحساء مدينة في البحرين، معروفة، ومشهورة، كان أول من بناها أبو طاره بن أبي سعيد الجنابي القرمطي عام ٣١٧هـ)[٣]. ويشير البعض أن البحرين سميت بـ(أوال) نسبة إلى صنم كانت تعبده قبيلة بكر ابن وائل التي تسكن مع قبائل عبد قيس وقيل أن هجر (الاحساء) كانت قاعدة بلاد البحرين، والاسم الأخير أجمعت عليها المصادر التاريخية انه اسم البحرين الحالية[٤].

تتكون البحرين من مجموعة من الجزر يبلغ عددها ٣٢ جزيرة قريبة من بعضها البعض، وتبلغ مساحتها مجتمعة ٦٦٩ كيلومتراً مربعاً. وهي منخفضة السطح في معظم أجزائها، وبعض الأجزاء أعلى من مستوى سطح البحر بحوالي ٦٠ متراً، بينما يبلغ ارتفاع أعلى نقطة رئيسية في البحرين وهي جبل الدخان الذي يرتفع من نقطة منخفضة كبيرة في وسط الجزيرة . حوالي ١٢٠ متراً فوق مستوى سطح البحر، ويمتد على طول الشريط الساحلي الشمالي لجزيرة البحرين حتى قلب منطقة المنامة شريط ضيق من الأراضي الخصبة المخصصة للزراعة، ويضم معظمها حتى الآن العدد من مزارع النخيل والخضروات[٥].

اشتهرت البحرين بشكل خاص كطريق للمواصلات ومركز تجاري مهم وامتازت بثرواتها من السمك واللؤلؤ والنخيل، وتتكون البحرين من ثمانية مدن وخمسين قرية، تتوزع فيها ينابيع المياه العذبة في قاع البحر تقدر بمئتي ينبوع، وفي الساحل بخمسة وعشرين ينبوعاً كذلك توجد

داخل الجزر عيون عذبة منها: عين عذاري، أم شعوم، أبو زيدان، السرحان، عين مهزة، وعين الرحا. والقسم الأوسط والجنوبي من الجزيرة يفتقر لينابيع الماء مما يعيق وجود السكان فيه[٦]. وأشهر مدن البحرين المنامة، المحرق، وسترة، أما العاصمة فهي المنامة التي تقع في جزيرة البحرين. ويذكر أن المنامة هي في أصلها (المنعمة) وقد تغير إلى (المنامة) بعد أن حكم الإيرانيون البحرين مدة من الزمن، ولأن لفظة المنعمة كانت صعبة عليهم لأنهم لا يتمكنون من لفظ حرف العين، فقلبوها همزة، ثم ألفا، فصارت المنامة[٧].

أما بالنسبة لسكان البحرين، فيذكر بلغريف حين قام برحلته إلى الجزيرة سنة ١٨٦٢-١٨٦٣ أن عددهم (٧٠) ألفا، وأن المذهب المالكي هو المذهب المنتشر بين أهل السنة، وإنهم يشكلون سدس سكان الجزيرة والباقي هم من الشيعة[٨]. ويؤلف العرب القسم الأعظم من سكان البحرين، ترجع أصولهم إلى قبائل عربية كبرى كانت رائدة قبل الإسلام، وتواجدت في البحرين قبل التاريخ الميلادي بسنين طويلة، وهي: قبيلة تميم المضرية العدنانية، وقبيلة عبد القيس الربيعية العدنانية. وقد اعتنقت جميع هذه القبائل الدين الإسلامي، وعرفت في العهد الأول من دخولها الإسلام بولائها للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وقد ساد المذهب الشيعي أرجاء القبائل العربية الثلاث منذ صدر الإسلام، كما عرف معظم الولاة على جزيرة البحرين بولائهم للمذهب الشيعي وعلى رأسهم: الوالي أبان ابن سعيد بن العاص، والوالي عمر ابن أبي سلمة، والوالي معبد ابن العباس بن عبد المطلب الهاشمي(٩).

يشكل السكان الأصليون نسبة ٨٠%، بينما يشكل الوافدون نسبة ١٠% وقد جاء أكثرهم كمناصرين أو محتمين بحملة الغزو التي قام بها آل خليفة على البحرين عام ١٧٨٣. وترجع أصول هؤلاء إلى قبائل: آل مسلم، آل سودان، آل بوعينين، المنانعة، أبو الظلوف، السادة، وبني الخضير وجميعهم ينتمون إلى عدد من القبائل التي كانت تقطن شبه جزيرة قطر. أما الأقليات فتشكل ١٠% من سكان البحرين، وتنحدر من أصول إيرانية بالدرجة الأولى، وهندية، وباكستانية وبلوشية بالدرجة الثانية(١٠) ويعتقد بعض الباحثين أن قسماً منهم ينحدرون . في الأصل . إلى بعض القبائل العربية التي استقرت على الطرف الشرقي في الخليج، واكتسبت اللغة والعادات الفارسية، إلا أن تحولات سياسية واقتصادية دفعت بهم نحو الهجرة المعاكسة إلى أوطانهم الأصلية. وليست هناك إحصائيات رسمية حقيقية تحدد الغالبية المذهبية بين سكان البحرين، اذ تمتنع الحكومة . لأسباب سياسية . عن إجراء مثل هذه الإحصائيات. إلا أن الأغلبية الساحقة هم من الشيعة، وتقدر نسبتهم اكثر من ٧٠%(١١).

هناك ادعاء بريطاني غير صحيح باستفتاء أجري على أساس مذهبي عام ١٩٤١، يدعي هذا الاستفتاء أن عدد الشيعة يتجاوز عدد السنة بقليل، إذ بلغ تعدادهم (٤٦.٣٥٩) نسمة، في حين بلغ عدد السنة (٤١.٩٨٤) نسمة. ويؤكد عدد من وجهاء الشيعة والسنة أن هذا الاستفتاء وهمي، أعلنته حكومة آل خليفة والبريطانيين لأغراض سياسية واجتماعية تتعلق بالتمهيد لسن بعض القوانين والتشريعات المدنية والسياسية، وبسبب المعارضة الشيعية المتنامية، ورغم أن المجتمعين: الشيعي الأقدم، والسني الوافد لم يكن بينهما تكافؤ من حيث العدد والكثافة السكانية في المناطق المهمة في البلاد، إلا أن آل خليفة، وحكام البحرين، استغلوا بعض الاختلافات الجزئية الفكرية بين المذهبين، ليرجحوا كفة أتباع المذهب السني وكسب ولائهم في مقابل أتباع المذهب الشيعي([١٢]).

يختلف السنة في البحرين من حيث المنشأ، والانتماء، والثروة، اذ ينقسمون الى ثلاث مجموعات: الأولى مرتبطة بالعائلة الحاكمة من حيث صلة القرابة، وتتمثل في الطبقة العليا التقليدية، والثانية تمثل أولئك الذين نزحوا من الشاطئ الشرقي، أما المجموعة الثالثة من الطائفة السنية فيسمون بني خضير، وربما تعود أصولهم إلى المهجنين من بقايا العبيد الذين ازدهرت تجارتهم في القرن الثامن عشر في الخليج([١٣]).

تمكنت عشيرة ال خليفة من تشديد قبضتها على المنطقة التي غزتها وخصوصا بعد ١٧٨٣ من خلال مصادرة الأراضي الزراعية ومصائد الأسماك. وفيها جرى توزيع هذه الغنائم بين أطراف التحالف القبلي. وأدت هذه الممارسة لاحقاً إلى تقسيم البلاد باستثناء المدينتين الرئيسيتين إلى مجموعة إقطاعيات صغيرة (مقاطعات) تمهيداً لتغيرات ديموغرافية لاحقه[١٤]. من جانب آخر اتخذت عشيرة ال خليفة إجراءات أخرى للحفاظ على الهدوء النسبي واهمها جعل الوجهاء المحليين الشيعة كوزراء لجمع الضرائب وإدارة التعامل المباشر مع الرعايا[١٥].

انعكست آثار نظام المقاطعات في المناطق الريفية جميعها على القرويين الشيعة اذ جرى تدريجيا سلب بعض أراضي الفلاحين البسطاء واعطاءها لأفراد من قبيلة ال خليفة. ومن المهم أن نسجل هنا إن شيعة المنامة لم يتعرضوا إلى ما تعرض له اشقاؤهم في المناطق الريفية. فمن جهة لم يتعرض ال خليفة لأهل الحرف بمن فيهم الصاغة والبناءين والحياكين والحدادين الذين شجعهم الشيخ عيسى بن علي للهجرة إلى البحرين من الجزيرة العربية واستقر معظم هؤلاء في جزيرة المحرق، العاصمة حينها، بالقرب من مقر الحاكم. وفي حين أنه يمكن فهم أسباب الحماية التي تتمتع بها شيعة المحرق وبخاصة الحرفيين منهم. من جهة أخرى رفضت السلطة

البريطانية، أي أجراء آخر في المنامة خشية التدخلات الفارسية والوهابية. وتواجد الوكالة البريطانية في أحياء الشيعة[١٦]..

تمتع الشيوخ الاقطاعيون بالكثير من الامتيازات. اذ يمارس الإقطاعي (الشيخ) من الناحية العملية سلطته باستقلال عن الحاكم وهي سلطة تكاد أن تكون مطلقة في إقطاعيته والتي تشمل العديد من القرى والبساتين المحيطة[١٧]، اذ يحكم الإقطاعي مقاطعته ويجمع الضرائب ويفصل في النزاعات ويستخدم الرعية في إقطاعيته في أعمال السخرة. وفي هذه الإقطاعيات فإن البحارنة الشيعة المهزومين هم أقرب ما يكونوا إلى العبيد، اذ لم يكن لديهم الحافز لتحسين الأراضي ورعايتها فقد كانوا في خوف دائم من أن يقدم المتنفذون بمن فيهم شيوخ آل خليفة بالاستيلاء على اراضيهم [١٨].

استطاع آل خليفة من خلال نظام المقاطعات وأصحابها ووزرائهم، إقامة شبكة من الوسطاء يعملون من جهة كوكلاء للإقطاعيين "**الغرباء**"، كما كانوا من جهة ثانية أسياد الفلاحين "**السكان الأصليين**". وانطلاقاً من دورهم الثاني فقد كانوا يتوسطون نيابة عن الفلاحين الراغبين في استئجار (ضمان) الأراضي لزرعها أو لتسهيل وصولهم إلى عيون الماء من أجل ري أراضيهم ومن ثم الاستيلاء عليها [١٩].

استغل البريطانيون وضعية التذمر الشديد الذي يعيشه الشيعة لإعادة ترتيب الوضع الإداري بما يناسب مصالحهم وتقوية أوضاعهم في البحرين ولمواجهة الأخطار الخارجية المحدقة بهذه الجزر التي تهدد وجودهم فيها، وبات من الضروري إلغاء كثير من الممارسات المشينة والضرائب التي فرضها آل خليفة على الشيعة سنة ١٩١٣-١٩٣٢، وبالتالي الانتقال عبر إصلاحات إلى تعديل الوضعية بين الطائفتين ومساواتهم في الاضطهاد[٢٠].

بشكل عام ساعد عامل الاستقرار النسبي الذي شهدته البحرين اثناء مجيء ال خليفة، حلفائهم على الهجرة من الجزيرة العربية والاستقرار في البحرين، وتحت الضغط هاجرت بعض العائلات الشيعية الى القطيف والكويت والعراق، مما شجع عشائر سنية من الجانب الفارسي للخليج للحلول محلهم. إن الخلفية الاثنية لهؤلاء المهاجرين من الساحلين العربي و الفارسي، وظروف استقرارهم في الخليج قد أسهمت في دائمية الغزو، الذي أسهم بدوره في تمييز قبائل معينة وفي صياغة الخيارات الأثنية لآل خليفة وكذلك تحديد إطار تحالفاتهم المستقبلية. رغم ذلك لم تخلق تلك الهجرات تغيراً كبيراً للوافدين على حساب السكان الأصليين وبذلك يكون التغير الديموغرافي بطيء نسبياً.

المحور الثاني :الإصلاح المفروض وتقليل حدة الاحتقان الأثني

بقت الاضطرابات المحلية على حالها رغم الإصلاحات التي أدخلتها بريطانيا بين ١٩٠٤– ١٩٣٢، بفعل المقاومة النشطة من القوى القبلية ورجال الدين والوجهاء والعائلات التجارية، فعمدت بريطانيا سنة ١٩٢٣ الى ازاحة عيسى بن علي، وإحلال ابنه حمد محله. الأمر الذي اسفر عن إجلاء بعض القبائل من البحرين إلى الجزيرة العربية كما نفي بعض الزعماء الدينيين مما أضطر بعض التجار البارزين وبعض وجهاء العائلات المهمة إلى القبول بالنفي القسري.

انعكست نتائج إصلاحات ١٩٠٤–١٩٣٢ على العلاقة ما بين التجار والأسرة الحاكمة. اذ شجع البريطانيون في إطار مساعي وضع اللبنات الأولى للدولة إقامة تشكيلات رسمية بما فيها مجالس متصلة بشؤون الغوص والتجارة، تتمثل فيها مصالح التجار ويجري التفاوض مع السلطة السياسية عبرها. وقد أسهم النجاح النسبي لما يعرف بإصلاحات الميجر ديلي في إعادة تشكيل تركيبة المجتمع التجاري الذي يستمد قوته من جذور التجار الدينية والاثنية المتعددة كما يستمدها من علاقات بعض هؤلاء التجار التي تتجاوز الحدود السياسية للدولة الوليدة. جرى خلال عقدين من حكم الشيخ حمد بن عيسى (١٩٢٣–١٩٤٢) إدماج أفراد المجتمع التجاري المحليين والأجانب (العرب والإيرانيين والهنود) في البنية السياسية النامية. وقد قاوم رجال الدين والوجهاء من الطائفتين معظم هذه الاصلاحات مثل وضع الأوقاف تحت إشراف الحكومة، رغم ذلك فقد عبّر قطاع واسع من السكان وبخاصة الشيعة عن دعم إصلاحات الميجور ديلي من خلال توقيع العرائض. اذ أهال المتحدثون باسم الشيعة في عرائضهم المديح للجهود البريطانية الهادفة إلى "رفع الظلم" وإقامة بنية تحتية إدارية للدولة بما في ذلك المحاكم وقوة الشرطة، وإيقاف عملية سلب الأراضي من الفلاحين الشيعة البسطاء. ولذات الأسباب فقد عبر كثير من الوجهاء السنة في عرائضهم إلى البريطانيين بأن هذه "الاصلاحات المزعومة" تتم بالقوة وعلى حساب مصالحهم، واشار تقرير بريطاني "رغم ما تقدم فإنه ما يزال هناك نقد كبير للتوجه الاحتكاري الذي يلتزمه آل خليفة بخصوص الأراضي، فما يزالون يمتلكون مساحات هائلة من الأراضي، معظمها مسروق من الفلاحين الشيعة في إطار زمني قصير. وأن مدير الزراعة، إم فون أولنباخ، متضايق جداً من هذا الوضع"[٢١]. هناك أمثلة عدة توضح ذلك. من بينها إن البريطانيين قاموا بالرغم من احتجاجات ممثلي الأسرة الحاكمة ووجهاء الطائفة السنية بتعيين مواطنين شيعة من أصل إيراني في قيادة قوات الشرطة حديثة النشـأة. وظلت سياسة البريطانيين الحريصة على تعيين شيعة في مناصب قيادية في قوات الشرطة قائمة حتى الاستقلال عام ١٩٧١.

شكل عدم الاستقرار الداخلي المزمن في البحرين عاملاً مهماً في دفع البريطانيين إلى الاهتمام بإدخال الاصلاحات. ومن المصادر الرئيسة لعدم الاستقرار هو مقاومة الفلاحين وصيادي اللؤلؤ المعدمين الذين يمثلون ضحايا تسلط إقطاعي آل خليفة ووكلائهم المحليين[٢٢]. ويتعلق الأمر بعدد من الأعمال المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك التخريب والإهانات والشغب والتباطؤ في العمل وعدم الانصياع للأوامر. بالطبع فإن أعمال المقاومة اليومية هذه هي ردود أفعال متفرقة ومؤقتة ومحدودة وغير متواصلة. ورغم أن مثل هذه الأعمال لا تؤدي غالباً إلى تغيير أساسي، الا إنها، من منظورين تاريخي واجتماعي، عوامل محفزة للتغيير[٢٣]. وتلاحظ ايكستينب "أن أعمال المقاومة هذه تؤدي، في بعض الحالات، إلى إعاقة إستقرار النظام و فقدانه لشرعيته ، بل وإلى صعوبة إعادة إنتاجه، مما يقود النخبة الحاكمة إلى الشعور بالحاجة إلى إدخال إصلاحات يعتد بها"[٢٤].

من أهم الاصلاحات العميقة التي قام البريطانيون بإعتمادها هو إلغاء نوعين من العمل الإجباري وهما السخرة والعمل لقاء الديون المتوارثة. وقد قاومت الأسرة الحاكمة وحلفاؤها هذين الاصلاحين. وقد أدى هذا الإلغاء، إلى جانب إزالة قيود فرضتها تقاليد ظالمة، إلى توفير العمالة المتحررة من القيود القادرة على الإنخراط في المشاريع الاقتصادية الجديدة والمتنامية إثر اكتشاف النفط. فقد وجد صيادو اللؤلؤ والفلاحون والعبيد وغيرهم من بؤساء البلاد أنفسهم لأسباب عديدة خارج إطار مهنهم التقليدية، لكن المحظوظين منهم والقادرين جسمانيا شقوا طريقهم للعمل في شركات النفط أو في مؤسسات الأعمال الجديدة[٢٥].

ادت التغييرات التي شهدتها البلاد في هذه المرحلة الى تطورات ذات طبيعة مستديمة. واهتم البريطانيون بوضع أسس الإدارة المحلية اللازمة لقيامها وبالواجبات الأولية للدولة مثل المحافظة على النظام العام وجمع الضرائب وتوزيع عوائد النفط المرتقبة والرسوم الكمركية.

وقد أدى التوسع في بنية الإدارة الحكومية إلى أن تتحول تدريجياً إلى منافسة شركات النفط، وما تفرع عنها، على العمالة المتعلمة وشبه المتعلمة محدودة العدد. ورغم هذا التنافس بقي سوق العمل لعقود طويلة يعاني من الإستقطاب الإثني السني على حساب الشيعي. ووجد العبيد والفلاحون المعدمون وصيادو اللؤلؤ أنفسهم يعملون جنبا إلى جنب. ومن أجل مواجهة الاحتياجات الخاصة لكبار المستخدمين، تم افتتاح المدارس. وكما ارتأى الإنكليز حينئذ فقد كانت هذه المدارس خليط من أبناء الطائفتين رغم احتجاجات الأسرة الحاكمة ورجال الدين السنة المتنفذين. وجرى التعاقد مع مدرسين من مصر ولبنان وسورية ، وباعتبارهم متحررين من الحساسيات الإثنية المحلية، فقد شكل هؤلاء المعلمون عامل اندماج مجتمعي لنظام التعليم[٢٦].

التطور الآخر الذي كان له تأثيرات بعيدة المدى، هو إدخال الإنكليز ترتيبات إدارية تم بموجبها رصد موارد مالية مجزية للأمير ومن خلاله للعائلة الحاكمة. وأهم هذه الموارد تخصيص ثلث واردات النفط للحاكم وعائلته. إضافة إلى ذلك فقد وضع نظام السجل العقاري([٢٧]).

أما التطور الثالث فهو بروز شريحة من رجال الأعمال والوسطاء والبيروقراطيين والحكومة من أوساط تجار اللؤلؤ والعائلات المرموقة في المدينتين الرئيسيتين المنامة والمحرق. وبمرور السنوات أضحى ابناء (وإلى حد ما بنات) الوجهاء والعائلات التجارية يحتلون الوظائف العليا والمتوسطة في قطاعات الحكومة. اذ تلقى الكثير من هؤلاء تعليمه في الخارج وخصوصا في معاهد التعليم والجامعات في بغداد وبيروت ودمشق والقاهرة[٢٨].

اما التطور الاخير فيتمثل في ظهور تشققات في الجدار الذي يفصل بين مكونات المجتمع في البلاد. فلأول مرة منذ عام ١٧٨٣ تمكنت الشرائح الفقيرة من الطائفتين الشيعية والسنية ان تعمل جنبا إلى جنب تحت ظل ظروف عمل متشابهة. لقد وفرت اماكن العمل الحديثة في الصناعات النفطية والنشاطات الاخرى المترتبة عليها أرضية مشتركة لنضال العمال الذين اندمجوا مع بعضهم البعض من سنة ١٩٥٥-١٩٧٠[٢٩].

المحور الثالث :أدوات الحكم وأثرها في البناء الديموغرافي الجديد

حافظ آل خليفة على حكمهم بالقوة بفضل الدعم البريطاني وإستخدامهم للتشطير العمودي للمجتمع بفاعلية كبيرة، ونعني بالتشطير العمودي الإبقاء على إنقسام المجتمع والمؤسسات الاجتماعية في متوازيات مفصولة عن بعضها البعض من خلال العزل السياسي، اذ يجد المراقب الأسرة الحاكمة وحلفاؤها من زعماء العشائر السنية في الطرف الأول من النظام التشطيري، ويجد في الطرف الأخر سكان القرى من الشيعة المعدمين.

بداية فإن الانشطار العمودي بين الشيعة والسنة هو الإنشطار الأوضح، لكنه ليس الوحيد في تركيبة النظام، فهناك عوامل أخرى في التراتب الاجتماعي والتي تفعل فعلها باستقلالية

أو إلى جانب الانتماءات الطائفية. ونعني بالتحديد هنا عوامل النسب والخلفية القبلية والخلفية المدنية . الريفية التي تُستنفر ويمكن استنفارها لتعزيز تشطير النظام الاجتماعي السياسي. يلعب التشطير الإثني أي الثنائية الشيعية . السنية نقطة انطلاق في نظام التصنيف الاجتماعي المستقر. فهو يوفر علامة اثنية فارقة يستخدمها الناس لتمييز بنيتهم الاجتماعية و لتحديد أساليب تعاطيهم مع الآخرين[٣٠].

إن تصنيف الجماعات في البحرين استنادا الى معيار اثني منذ بداية هذا القرن يخفي عدداً آخر من التصنيفات المتولدة عن إستخدام المعيار الإثني. ومن بين التصنيفات المضمورة: الشيعة والسنة، السنة العرب والسنة غير العرب، السنة المالكية والسنة الشافعية، الشيعة العرب والشيعة غير العرب، الشيعة الأصولية والشيعة الأخبارية، السنة القبائل (مع او بدون آل خليفة) والسنة الخضيرية والسنة الهولة، وشيعة المدن وشيعة الريف[٣١].

أظهرت البحوث المعاصرة أن هناك انقسامات فقهية ضمن الشيعة وضمن السنة، كما اشار باحثون آخرون الى التباينات اللغوية في البلاد. ويمكن لقوائم التصنيف الاثني أن تطول إذا ما أضفنا معايير أخرى مثل المعيار الاجتماعي الاقتصادي ومصادر الثروة والوضع الاجتماعي والتعليم والمهنة التي تخترق معظم المجموعات الاثنية وتقسمها الى تجار ووجهاء وعبيد سابقين وسادة وغير ذلك[٣٢]. من جهة أخرى صنف التعريف الحكومي للجنسية السكان إلى مواطنين وبدون وأجانب. ويضيف قانون الجنسية لعام ١٩٧٤ كل مجموعة فرعية على حدة كما يلي :

١) المواطنون المولودون في البحرين من أبوين بحرانيين .

٢) المواطنون المجنسون سواء ولدوا في البحرين أو خارجها .

٣) المواطنون الذين يثبتون أن أصولهم بحرانية .

أما البدون فيجري تعريفهم بأنهم غير محددي الجنسية من سكنة البحرين. وبموجب ما جاء في الكتاب الصادر عن هيومن راتيس ووج "البحرين انتهاكات روتينية ونفي روتيني"، نقلا عن تقرير الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٦ فإن عدد البدون يقدر بعشرة آلآف. "والكثير منهم من سكنة البحرين لعدة أجيال، وغالبية هؤلاء الشيعة من أصل إيراني، ولكن هناك أقلية من السنة العرب" [٣٣]. و على العموم يمكن القول "إن فئة البدون هم الأقل تمتعا بحماية القانون من بين سكان البلاد وأكثرهم تضرراً من عدم التزام الدولة بمسؤولياتها الدولية تجاه سكانها". وفي ظل

مجتمع جرت فيه تمايزات حادة خلال العقود الثمانية أو التسعة الماضية كالمجتمع البحريني فإن الصراع الاثني سواء كان مستترا أو واضحا هو تجربة يومية تكتسب أي ثنائية منها أهمية خاصة في تحديد أبعاد النزاع الجاري.

تمكن آل خليفة من خلال استخدامهم للمرتبات القائمة التي حافظت على التشطير العمودي وعلى تلك المحبطة لفرص التفاعل العمودي للمجتمع، و كذلك عن طريق الدعم الإستراتيجي الخارجي . أن يحافظوا على حكمهم وإضفاء شرعية محلية عليه. وحتى قبل سيطرتهم على عائدات النفط وغيرها من المصادر الحديثة لتجميع الريع وتكديس الثروة بزمن طويل، فقد استطاع آل خليفة احتكار استخدام القوة في البلاد وإحتكار آليات التوسط فيما بين المرتبات القبلية والطائفية في البلاد مما مكنهم من فرض التعايش في مجتمع منشطر ومن الإستفادة القصوى من ذلك التشطير في احداث التغيير الديموغرافي لمصلحة الوافد الجديد. شكل احتكار آل خليفة لاستخدام القوة جزءً من أسس السلم البريطاني (Pax Britannica) في الخليج منذ بداية القرن التاسع عشر. أما من يتمرد أحيانا من القبائل المحلية على زعامة آل خليفة فقد تعاملت معهم السلطات العسكرية البريطانية بقسوة([٣٤]).

نستدل مما سبق ان طرق نظام آل خليفة في التغيير الديموغرافي، تعتمد على نمط استبدادي من أنماط الحكم تبلور تدريجياً إثر الاصلاحات السياسية والإقتصادية البريطانية خلال العقود الاولى من هذا القرن. وفيما تشكل الأسرة الخليفية الأساس الثابت للنظام وقاعدة التحكم في السلطة فيه فإن ممارسة هذه السلطة هي ممارسة ممركزة وتنحصر في أيدي البؤرة الحاكمة. فعلى امتداد الفترة ما بين ١٩٢٦ حتى ١٩٥٧ انحصرت البؤرة الحاكمة بالشيخ الحاكم ومستشاره البريطاني تشارلز بلجريف. بينما تشكلت البؤرة الحاكمة منذ ١٩٥٩ حتى ١٩٧١ من الشيخ عيسى بن سلمان وأخويه خليفة ومحمد.

تم تنظيم و ضبط العلاقة الرسمية بين بؤرة الحكم من جهة وبين بقية أفراد العائلة الحاكمة من خلال مجلس العائلة الخليفية منذ عام ١٩٣٢. وتجدد هذا التنظيم عندما بادر الشيخ عيسى بن حمد عشية أول انتخابات نيابية في البلاد عام ١٩٧٣، بإصدار مرسوم أميري لتكريس الصفة الرسمية لمجلس العائلة الخليفية. وبموجب هذا المرسوم أضحى المجلس جهازا رسميا في الدولة وله جهاز تنفيذي ومكاتب إدارية وموظفين متفرغين. ويرأس هذا الجهاز أحد أفراد آل خليفة برتبة وزير. أما جهة عضوية مجلس العائلة الخليفية فإنها تتم عن طريق تعيين أفراده من قبل الامير كممثلين معترف بهم لمختلف فروع وأجنحة العائلة. ويعالج المجلس في اجتماعاته الرسمية الشؤون الداخلية في العائلة وخصوصا تلك المتعلقة بالأراضي المخصصة

لأفرادها و بيع العقارات وغيرها. ويستبعد أي شخص اثني في الدخول او الحصول على عضوية داخل المجلس وان سمح سيتم اختيار من هو من الطائفة السنية، لذا اخفيت عمليات التغيير وسياساته عن المجتمع([٣٥]).

إن الاعتماد على عوائد النفط وغيرها من الواردات مما تحصل عليه الدولة من الدول الخارجية الراعية لها أعطى للبحرين صفة الدولة الريعية. إن الضخامة النسبية لهذه الواردات في البحرين، جعلت النظام في غير حاجة إلى استيفاء الضرائب المباشرة من المواطنين. كما مكنت عوائد النفط وغيرها من الواردات النظام من إعادة توزيع بعض هذه الواردات عن طريق التوظيف في أجهزة الدولة وعن طريق الخدمات الاجتماعية([٣٦]).

ان أحد النتائج المباشرة لسيطرة العائلة الخليفية على الريع وقنوات تدويره هو تحويل الولاء للنظام على أن يكون شرطاً مقبولاً من الشروط الاجتماعية السائدة. ويتم تأمين هذا الولاء للنظام من قبل قوى متفرقة ومتنافسة في المجتمع عن طريق نظام معقد يستند إلى التشطير الإجتماعي كما يعتمد على هرم من الوسطاء من وجهاء البلاد. يقف الأمير على قمة الهرم التشطيري للسادة الوجهاء بإعتباره السيد المطلق. وكما ذكرنا سابقا فهو يدين بمركزه إلى موروث السياسة البريطانية إبان خضوع البلاد لسيطرتها. ولقد تضمنت هذه السياسة تخصيص ثلث عائدات النفط إلى حاكم البحرين وعائلته والذي استفاد منه من جلب العمالة الوافدة وشراء الاراضي من الفلاحين الفقراء باموال طائلة وساعده في ذلك نظام السجل العقاري المشرع في عام ١٩٢٠، وهو أحد الإصلاحات التي أدخلها البريطانيون([٣٧]. فحسب ذلك النظام تم تحويل جميع الأراضي غير المملوكة و غير المسجلة الى "أراض أميرية" ، كما تم تحويل بعض الأراضي غير المملوكة إلى وقف لمجلس العائلة الحاكمة. أدت عوائد النفط والإيجارات والعقارات والإستثمارات الأخرى إلى توفير أموال تغطي الإلتزامات المالية المترتبة على تخصيص مخصصات شهرية لكل فرد من بين ٢٥٠٠-٣٠٠٠ فرداً ينتمون للعائلة الخليفية، الى جانب ذلك شجعوا الهجره العمالية الوافدة من اندوسيا، ومصر واليمن على ان يكون من السنة بالدرجة الأساس مما احدث تغيراً واضحاً في التركيبة الديموغرافية في البحرين([٣٨]).

منذ بداية الخمسينيات تحول اقتصاد البلاد من تقليدي الى حديث يعتمد على النفط، فدخلت البحرين مرحلة جديدة من النمو السكاني، وصاحب أنتاج النفط تغيرات ديموغرافية سريعة وانتعاش اقتصادي ووفرة في سوق العمل والاستغناء عن الضرائب التي طالما كانت السبب في الاضطرابات لامتناع البحارنة عن دفعها، مما كان له الاثر الاكبر في نمو السكان السريع وما

صاحبه من تركيبة غير طبيعية. ويبين الجدول رقم ١ تطور النمو السكاني خلال الفترة من ١٩٥٠ حتى اواخر التسعينات.

جدول رقم (١)

نمو سكان البحرين للفترة من ١٩٥٠-٢٠١٢([٣٩])

السنة	عدد السكان	معدل النمو السنوي
١٩٥٠	١٠٩,٦٥٠	
١٩٦٠	١٤٣,٢١٣	٥,٧
١٩٧٠	٢٥٦,٢٣١	٦,٣
١٩٨٠	٤٧٦,٥٦٤	٩,١
١٩٩٠	٨٠٩,٢٣٠	٨,٤
٢٠٠٠	١٠٠٠٢٥٠	٥,١
٢٠١٢	١٢٥٠٠٠٠	٣,٧

يتضح من الجدول أعلاه تطور النمو السكاني خلال الفترة من ١٩٥٠ حتى ٢٠١٢ ارتفع حجم السكان نحو ٥ اضعاف خلال فترة لا تتجاوز ٢٧ عاماً تمتد من ١٩٧٠ حتى عام ٢٠١٢ بمعدل نمو سنوي قدره ٤,٨% سنوياً. شهدت الفترة من سنة ١٩٦٠-١٩٨٠ اعلى معدل لنمو السكان حيث بلغ ٩% سنوياً، وتعد هذه الفترة بداية التحول الاقتصادي للبلد، وفيها بدء استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة.

تعد الهجرة الوافدة العامل الرئيس في نمو السكان في البحرين، وكانت تدار بشكل مباشر من ال الخليفة لتحقيق توازن اثني في المجتمع ذا الأغلبية الشيعية، وتركت الهجرات الوافدة بكافة أنواعها، الجماعية والفردية، الدائمية والمؤقتة والتى تتحول الى دائمية بتشجيع من الحكومة بعد ان اخذت تمنح الجنسية البحرانية لهؤلاء الوافدين، اثاراً عميقة ومؤثرة على الرصيد السكاني([٤٠])، واضفت بصمات واضحة على خصائصه الديموغرافية، وساحته الجغرافية، وواقعه الاقتصادي والاجتماعي. فقد قدر عدد الوافدين في بداية الستينات بنحو ربع أجمالي السكان، ثم بدأت اعدادهم تتزايد حتى وصلت نسبتهم ٣٠% من اجمالي السكان الذين قدر عددهم ٢٥٦,٢٣١، ثم نمت الشريحة الوافدة من ١٠٠الف نسمة الى ١٦٠الف نسمة سنة ١٩٧٠ واستمر تزايد اعداد

الوافدين ليصل الى نحو ٢٠٠ الف وافد سنة ١٩٨٠، وفي سنة ١٩٩٠ أصبح عددهم ٣٣٩٩٠٠ الف نسمة اي ثلث عدد السكان([٤١]).

تتعدم الارقام الرسمية الحديثة التي يمكن ان تعطينا مؤشراً حقيقياً لحجم الوافدين خلال السنوات الاخيرة من هذا القرن، وان كانت التوقعات تشير الى انخفاض نسبتهم تدريجياً نتيجة الاضطرابات العنيفة التي حصلت في البحرين بفعل تجنيس العمالة الوافدة، واتهام الحكومة بانها تسعى لتغيير الخارطة السكانية للبحرين عند تجنيس الوافدين. ويبين الجدول أدناه نسبة العمالة الوافدة للبحرين مقارنةً مع دول الخليج الأخرى([٤٢]).

نسبة القوى العاملة الوافدة

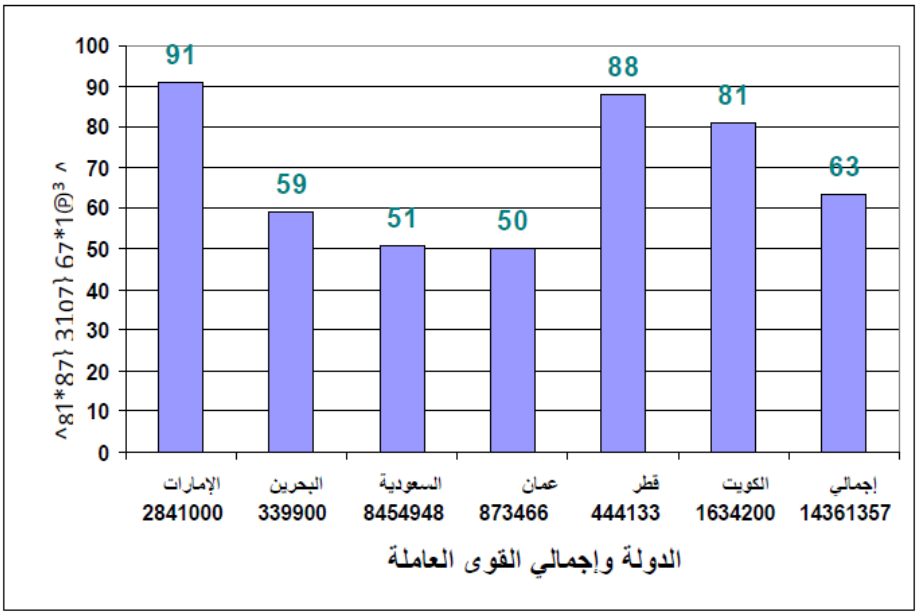

عموماً يمكن تحديد التغير الديموغرافي عند دراسة التوزيع السكاني وتحليل الخريطة السكانية ومواطن التغير، فنمط التوزيع السكاني في البحرين له بعد تاريخي، فقد كانت صورة التوزيع تأخذ صيغة التركيز في المدن والقرى، اما الاتجاهات الحالية في التوزيع فتشير إلى تغيير الصورة القديمة لصيغة تميل الى التوزيع السكاني نحو التركز الشديد في المدن على حساب تفريغ القرى لمصلحة ال خليفة.

يتخذ التوزيع السكاني في البحرين شكل التركيز الشديد في العاصمة وبعض المدن الصغيرة. لم يستطع ال خليفة احداث تغير ديموغرافي واضح في المدن الكبيرة مثل المنامة والمحرق، وجزيرة سترة ومدينة الحد، بل حدث التغير في السيطرة على القرى التابعة للمدن

المذكورة. وقد حاول ال الخليفة التمركز في هذه القرى بهدوء وعدم أثارة المشاكل، لكن مع ذلك حصلت مواجهات طائفية عند محاولة قبيلة الدواسر المتحالفة مع ال خليفة الاستقرار في قرية البديع التابعة الى جزيرة بني جمرة ، فعمدت السلطات البريطانية سنة ١٩٢٢ على أبعاد الدواسر من البحرين([٤٣]).

شهدت الفترة بين ١٩٥٤– ١٩٧١ حركة وطنية بحرانية بعيدة عن الاصطفافات الطائفية متاثرة بتطور الحركات التحررية في العالم العربي، فقد شكّل قيام هيئة الاتحاد الوطني البحراني أقدم تحدي جدي للسياسة المعتمدة على تكريس التفرقة الأثنية في البحرين. وقد تم تشكيل هيئة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٤ بعد سلسلة من الاضطرابات الطائفية والتي ترتب عليها خسائر في الجانبين الشيعي والسني([٤٤]). واخذ الشباب الوطنيون بمواجهة شرور الوضع الراهن آنذاك. ورأى هؤلاء أن الطائفية هي العقبة الرئيسة في النضال من أجل حياة أفضل. وكما هو حال نظرائهم في البلاد العربية الأخرى فقد اعتبر الوطنيون البحرانيون وحدة جميع البحرانيين شرطاً مسبقاً لتحررهم وخطوة نحو تحرير الأمة العربية. يستند مشروع التنوير . هذا حسب تعبير خوري (١٩٨٠) . على تعبئة القوى الوطنية بغرض تحدي و مواجهة تحالف القوى المدافعة عن الوضع القائم، وقد شارك الاتحاد بثورة العمال التي حصلت سنة ١٩٦٥ نتيجة تسريح شركات النفط عدد من العمال البحرانيين([٤٥]).

من جهة اخرى سرع النظام خلال الفترة بين ١٩٦٨–١٩٧١ من وتيرة تحديث الجهاز الاداري لمواجهة المهام المترتبة عليه في الدولة المنتظرة بعد الانسحاب البريطاني. ومن أهم هذه الجهود تشكيل قوة دفاع البحرين وتبين لاحقا ان هذه القوة كلفت بمهام عديدة إلى جانب النهوض بمهمة الدفاع. فإلى جانب مساندتها للشرطة في الحفاظ على النظام والقانون، فإن قوة دفاع البحرين تحافظ على توازن القوى داخل الاسرة الحاكمة. كما أنها تتيح للنظام هامشاً اضافياً لمكافأة الحلفاء المخلصين من خلال التوظيف والمكانة وقد استفاد الوسطاء الاثنين من هذه الفرص الجديدة([٤٦]).

شملت الاستعدادات للانسحاب البريطاني ايجاد حل لادعاءات ايران بالبحرين. وأضحت الأسرة الحاكمة خلال هذه الفترة الحرجة مهتمة بالمحافظة على الطبيعة الوطنية المتماسكة لشعب البحرين والتعلم من الماضي من أجل بناء المستقبل بما يتجاوز الانقسامات الطائفية. قدمت النخبة الحاكمة تعهدات ووعود مختلفة الى ممثلي مختلف المجموعات والمصالح؛ ومن أجل تشجيعهم لمواجهة الادعاءات الايرانية فقد قدمت تعهدات سخية ومتناقضة الى مختلف

المجموعات بدءً برجال الدين والوجهاء والمحافظين من السنة والشيعة وانتهاءً بالمثقفين البارزين والمعروفين بتحمسهم للمشروع التنويري بمن فيهم قيادات هيئة الاتحاد الوطني السابقين([٤٧]).

تجلى، ولفترة قصيرة في تاريخ البحرين المعاصر، الاجماع الوطني فلأول مرة ومنذ ١٧٨٣ برز أساس معقول لمثل هذه الاجماع بين النظام وحلفائه من ناحية ومعظم المعارضين من ناحية أخرى. أظهر الرفض الشعبي للادعاءات الايرانية وطرح الدور الشعبي في الخطط الاتحادية امتنانا لدور الشعب كرصيد سياسي للنظام وكان المطلوب في الحالتين مستوى يعتد به من الاجماع الشعبي.

اما خلف الاضواء فقد كان النظام يسير على خطين استراتيجيين متوازيين. تستند الاستراتيجية الاولى على الإبقاء على الوضع القائم فيما يجري ادخال اصلاحات بدون تهديد الامتيازات للمستفيدين التقليديين والاستحواذ على اكبر قدر من الاراضي لتنفيذ مشروع التغير بهدوء كما اسلفنا، وتستند الاستراتيجية الثانية على بناء الدولة والامة استنادا الى المشروع التنويري من خلال ادخال تغييرات سياسية واقتصادية جدية([٤٨]).

عكست أرقام ١٩٧١ هذه الاستثمارات حيث ارتفع عدد الوافدين بنسبة ٥٠% مقارنة بعام ١٩٦٥ مما جعل الحكومة أكبر مستخدم في البلاد. مكن ذلك النخبة الحاكمة من ادماج المزيد من الوسطاء معززة دورها كسيد أعلى وتوسيع قاعدتها الدائمة. شملت أجواء الكرم والامتنان من قبل النظام منح الجنسية لأشخاص تتم تزكيتهم من مجموعات المصالح القبلية والتجارية والدينية([٤٩]).

أعلن استقلال البحرين في ١٥ آب١٩٧١ وبعد أربعة أشهر اصدر الدستور، اذ كانت البلاد على أعتاب تحول من تشكيلة الاثنية الى أمة. ومحاولة تحول أفراد المجموعات الاثنية الى مواطنين شرعيين والانكباب على كل حق من الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية العامة والاندماج الاقتصادي لأبناء الوطن وكذلك بإعادة تثقيفهم بينما يخص القيم الوطنية حسب رأي الامير، لكنه سرعان ما سارت الأمور باتجاه آخر حيث بدأ النظام في المماطلة. وكما أكدت التطورات اللاحقة فقد كان النظام وحلفاؤه مؤمنين بأنه يمكن إنجاز التوازن السكاني، وهذه العملية تستدعي الوصاية والاحتواء والتحكم المؤسساتي والتحكم في اختبار الأعضاء الجدد ([٥٠])

بقيت سياسة الدولة البحرينية المسيطر عليها تسمح بمجيئ اعداد متزايدة من العمالة الوافدة برغم الاحتجاجات العنيفة خلال السنوات ١٩٨٥، ١٩٩٥ وظهرت هذه التجاذبات الديمغرافية إلى الواجهة خلال الاحتجاجات الأخيرة في البحرين. فقد وقعت شجارات بين طلاب

شيعة وزملائهم المجنَّسين حديثاً في المدار، وحصل صام بين شبّان شيعة وآخرين مجنّسين سياسياً في ضاحية مختلطة بين الشيعة والسنّة، مما أسفر عن إصابة العديد بجروح. لكن هذه المسألة ليست مذهبية في الاساس، فحالة الاحتقان من التجنيس السياسي تشمل اغلب عناصر المجتمع البحراني. ففي حادثة شهيرة قبل عامَين، وقعت صدامات بين أفراد عائلة سنّية وبعض المجنّسين سياسياً، وأثارت القضية سجالاً واسعاً في أوساط الرأي العام في الجزيرة. في الواقع، غالباً ما يشتكي السنّة من أن تداعيات التجنيس تطالهم أكثر من سواهم، لأن المجنَّسين سياسياً يشغلون عادةً وظائف (في القوى الأمنية) يسيطر عليها السنّة تاريخياً، ويعيشون في مناطق ذات غالبية سنّية([٥١]).

حاول النظام أيضاً استعمال جزء من العمالة الوافدة في الجزيرة لأغراض سياسية واضحة. فقد شاركت مجموعات من المغتربين في التظاهرات المؤيّدة للنظام، بطيبة خاطر أم رغماً عنها، بهدف زيادة الأعداد. بيد أن الغالبية لا تهتم بالسياسة، وتقتصر اهتماماتها إلى حد كبير على الميدان الاقتصادي([٥٢]). واستُعمِلت التركيبة الديمغرافية أيضاً وسيلة للحدّ من الاعتماد على السكان المحليين في المجال الاقتصادي، مما ساعد النظام على تفادي مشاكل الاضطرابات العمّالية التي ينطبع بها تاريخ البحرين الحديث([٥٣]). يشكّل البحرانيون حالياً أقل من ربع الايدي العاملة، ولذلك فإن تأثيرهم على الاقتصاد من الناحية الإنتاجية (إذا قرّروا الإضراب) محدود إلى درجة كبيرة. وهم أيضاً أقل من نصف سكان الجزيرة البالغ عددهم ١.٢ مليون نسمة (بعدما كانوا يشكّلون حوالى الثلثَين قبل عقد)، ويشمل هذا العدد المجنَّسين سياسياً.

الخاتمة

اكتسبت المشكلة الديموغرافية في البحرين طابعاً طائفياً بفعل انعكاساتها السياسية الواضحة. أن مسألة الأجانب والسكّان المحليين متجذّرة في منظومة الدولة الريعية المؤسسة التي تسود في مختلف أنحاء الخليج الا ان سماتها في البحرين مختلفة. وأساس المشكلة هو أن النخبة الحاكمة تستخدم الإيرادات النفطية الضخمة المتوافرة لها لاسترضاء سكان الاقلية وتعزيز اعدادهم لخلق معادلة اثنية متوازنة، مع الحرص في الوقت نفسه على تهميش الاغلبية على الجبهتَين السياسية والاقتصادية. وتتولّى العمالة الوافدة الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي الإنتاجي، وهي تخضع لسيطرة شديدة، ولديها حقوق في مجال العمل. وهو بحد ذاته يمثل جزء من التغيير الديموغرافي الذي طبق على الخارطة السكانية للبحرين على مراحل متعددة اولها مجيء ال خليفة الى البحرين، وتسهيل مجيء القبائل الاخرى المتحالفة معهم لتغيير الطابع

الاثني في الجزيرة. اما المرحلة الاخرى فكان عنصرها الاساس العمالة الوافدة ومنح الجنسية البحرانية لهم. لذا شهدت هيكلية الدولة الريعية القائمة حالياً تغييراً جذرياً أثّر في التجاذب الديمغرافي بين الأجانب وأبناء البلاد والذي ادى دوراً محورياً في الاضطرابات الراهنة في البحرين.

الهوامش

(١) جواد عبد الوهب الجمري، آل خليفة من صحراء نجد الى الاستيلاء على البحرين، لندن:١٩٩٨.ص٢.

(٢) نور الله الشوشتري، مجالس المؤمنين في ترجمة البحرين، بلا، ١٩٦٥.ص٥٢.

(٣) القرامطة: باطنية، وهم أحد فرق الاسماعلية ، لاسماعيلية فرقة شيعية تعتقد بإمامة إسماعيل ابن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام). والقرامطة جاؤوا إلى شرقي الجزيرة العربية والبحرين الكبرى بعد الزند، وحكموا هذه المنطقة، وكان ذلك ابان ضعف الخلافة العباسية، ونشوء الدويلات، لمزيد من التفصيل ينظر، منصور الجمري،التاريخ الحقيقي للبحرين، بل ٢٠٠٥، ص٥

(٤) ابرهيم مبارك ،ماضي البحرين وحضرها ، البحرين، ١٩٨٥. ص ٢٠.

(٥) عبد الجليل الطباطبائي،ارجوزة نزهة الجليس في وصف الديار،شرح عبد الجليل منصور ، مجلة الوثيقى العدد ، ٤٩، ص ١١٧.

(٦) فواد اسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، تطور نظام السلة وممارستها، بيروت ١٩٨٣، ص٢٢.

(٧) خضير نعمان العبيدي، البحرين من امارات الخليج العربي، بغداد ١٩٦٩.ص ٨٠.

(٨) وليام جيفورد بلجريف ، وسط الجزيرة العربية وشرقها ١٨٦٢-١٨٦٣، ترجمة فؤاد اسحق الخوري، بيروت ١٩٨٧.ص٤٣

(٩) جواد عبد الوهب الجمري، المصدر السابق، ص ٥.

(١٠) منيرة فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥، ص ٧٣.

(١١) جواد عبد الوهاب الجمري، المصدر السابق ص ٧. فواد اسحق الخوري، المصدر السابق،٢٣.

(12)Mohammed AL- Rumaihi, Bahrain a study on Social and Political Changes Since the first World War, (University of Kuwait, 1975)., pp. 21-32

(13) ibid, p.43

(١٤) المصدر نفسه.ص ١٧.

(١٥) قسم آل خليفة البحرين إلى مجموعة مناطق أو مقاطعات، وأعطوا مسؤولية حكم كل مقاطعة إلى شيخ منهم، يحكمها بـ(فداويته)، وهم حراس أو جنود من البدو الصحراويين الذين لا يعرفون إلا لغة تنفيذ الأوامر للشيوخ، في مقابل الرواتب المالية.للإطلاع على أسماء الشيوخ والمناطق التي كانوا يحكمونها لمزيد من التفصيل ينظر : فؤاد اسحق الخوري، المصدر السابق، ص ٧٠

(١٦) وليام جيفورد بلجريف، المصدر السابق، ٦٧.

(١٧) فؤاد اسحق الخوري، المصدر السابق ص٤٩ البحارنة تسمية اطلقة على الشيعة البحرين

(١٨) عبد الهادي خلف، الحركة العمالية في البحرين مايو1985 ،

(١٩) سعيد الشهابي ، البحرين 1971 1929 قراءة في الوثائق البريطانية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٦

(٢٠) المصدر نفسه ، ص٣.

(٢١) نقلا عن المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(22) Abid. Al Hade, State-Building in Bahrain - An Unfinished Business, London 1998. P.18.

(23) Gabriel Ben-Dor, Minorities and the State in the Arab World, New York, 2003,P 120.

(٢٤) يوميات تشارلز بكريف،ترجمة مركزالبحرين لحقوق الانسان ٢٠٠٩، ص٢٣

(٢٥) سعيد الشهابي، المصدر السابق، ص٢٠

(26)Abid. Al Hade, Op.Cit, P.23.

(٢٧)أدى تسجيل الراضي إلى تعزيز العناصر الطائفية في نظام التجزئة، حيث جرى، تسجيل القطع المتنازع عليه او غير المدعي فيها على أنها أراض للوقاف .وجرى تسجيل، مجلس للوقاف السنية ومجلس للوقاف الشيعية للشراف على هذه الممتلكات ويقوم الحاكم،. بتعيين رجال دين ووجهاء من كل الطائفة لكل من المجلسين، لمزيد من التفصيل ينظر:ibid p24,

(٢٨)حسين موسى ، البحرين :النضال الوطني والديمقراطي ١٩٢١-١٩٨١ بيروت،١٩٨٧. ص٤٥.

(٢٩)بالرغم من أن ظروف العمل في صناعة النفط أفضل كثيرا من ظروف أعمالهم، السابقة فقد شن العمال اضطرابات عمالية متفرقة لتحسين هذه الظروف .أما أول اضراب، منظم وطويل فقد جرى في ديسمبر 1943 وكان الضراب ناجحا ويعود ذلك جزئيا إلى خوف، النجليز من انعكاساته السلبية على الجهود الحربية في المنطقة، لمزيد من التفصيل ينظر: عبد ال خالد، حول تأسيس أول نقابة عمالية في الخليج، الطريق، المجلد ٢١-٣٨، العدد ٦. ١٩٧٦،ص ١٢١.

(30)Donald L. Horowitz, Ethnic Groups in Conflict (Berkeley: University of California Press, 1985), pp. 94-98.

(٣١)فواد اسحق الخوري، الصدر السابق، ص١٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٣٣)هيومن رايتس ووج :انتهاكات روتينية ونفي روتيني 1997 نيويورك، ترجمة مركز البحرين لحقوق الانسان ، ص١٢.

(34) Abid. Al Hade, Op.Cit, P.56.

(٣٥)عبد الهادي الخواجة، دراسة التنظيمات والجمعيّات السياسيّة في البحرين ضمن مشروع دراسة الأحزاب في البلدان العربيّة، المركز اللبناني للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧. ص ٦٧.

(٣٦) نزيه ايوبي، تضخيم الدولة العربية – السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط،المنظمة العربية للترجمة، بيروت ١٩٩٥، ص٢٢٤.

(37)- Mahdi Abdalla AL-tajir,Bahrain 1920-1945; Britain, the Shaikh and the Administration,(Croom Helm:London.1987),

(٣٨) سعيد الشهابي، المصدر السابق، ص٤٥.

(٣٩) الجدول من توظيف الباحث بلاعتماد على: المصدرنفسة، ابرهيم مبارك، المصدر السابق، ٣٢،. رشود بن محمد الخريف، التغيرات الديموغرافية والخلل في التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي، المؤتمر الخامس الجمعية الاقتصادية العمانية ، ٧–٨ يناير ٢٠١٢ ، ص ٥.

(40) Fred Haley Lawson, Bahrain: The Modernization of Autocracy (Boulder, Colo.: Westview, 1989), pp.27-32.

(٤١) المصدر نفسة ص ٥.

(٣٧) البيانات مأخوذة من UN , World Population prospects: The 2010 Revision

(43) Fred Haley Lawson, Bahrain: The Modernization of Autocracy (Boulder, Colo.: Westview, 1989).pp45-47>

(٤٤) منيرة فخرو، المصدر السابق، ص ٧٩٠

(٤٥)فواد اسحق الخوري، المصدر السابق، ص٦٧. إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ – ١٩٧١، بغداد: مطبعة الأندلس، ١٩٧٦)، ص٦٦٠

(46) Abid. Al Hade, Op.Cit, P.73.

(٤٧) لورانت شابري وآني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأوسط : الأسباب المؤدية للانفجار، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١، ص ١٧٩

(48)ibid, p76., Mohammed AL- Rumaihi, op .cit,290.

(٤٩) يوسف الحسن، "موقفنا تجاه الحركات الدينية في البحرين، مجلة النهج، السنة الرابعة، العدد الخامس عشر، ١٩٧٨، ص ٥٦.، Rouhollah K. Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 48

(٥٠) نزيه ايوبي ،المصدر السابق ،ص ١٨٣

(51) Gabriel Ben-Dor, op.cit, 128.

(52) ibid, 129.

(٥٣) - Mahdi Abdalla AL-tajir,0p.cit, p231.Gabriel Ben-Dor, op.cit, 88

Abstract

Demographic change of the map of Bahrain population and its impact on the political reality of the Kingdom

Research focused on the study population status of the State of Bahrain by relying on the state census and compared with some of the statistics and determine the neutral places and periods of change in which: 1 - Analysis of sources of population data of fixed and non-stationary

and availability, and found that the State has conducted more than a census in the years 1940.1970, , can be relied upon some of their results, and many of these statistics are accurate in the deaths and births only. 2 - Studying the component of population growth for two periods: the first period before the oil and was characterized by slow population growth as a result humility cockeyed economic and inability to absorb large numbers of people despite of Toutian a number of tribes coming from the Arabian Peninsula to the events a kind of ethnic balance such as propellants and the Khalifa and Bacharf British, The second period began after 1950, as the owner of the discovery of oil changes rapid demographic impact on the high population growth and changing composition, the period saw a significant increase in immigration and exclusively from Pakistan Awafganstan or Andenossia as it amounted to 9% during the period 1970 1997, does not allow for population Eastern side of the immigration and housing in Bahrain, a year after 1970. 3 - study the distribution of population in the state by municipalities, and found that the distribution takes the form of sharp focus in the capital Manama and nearby cities of it, where it was observed that the Manama Municipality comprises 35% of the population in 1997 was not demographic distribution in the capital moving in the interests of the state, although naturalization expatriates, which embarrassed a lot of power, and (Manama Riffa) comprises 88% of the population of Bahrain. 4 - Arabs, who make the bulk of the population of Bahrain, where the descent to three Arab tribes, the largest was a pioneer before Islam, and has been present in Bahrain prior to the date AD after two years long, and these tribes: the tribe of Tamim Alamadria Adnaniyah,.